صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب.. دراسة الحالة اليمنية

إعداد

زكريا أمين محمد دماج

Department of Syariah and Economics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, 50603 Malaysia

د. محمد تقي الدين بن محمد

Department of Syariah and Economics, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, 50603 Malaysia

ملخص البحث:

يحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى أن يعمل في ظل مناخ مناسب وظروف آمنة ومستقرة؛ كي يحقق الأهداف التي رسمت له؛ كالمساهمة في العملية التنموية، ومحاربة الفقر، والحد من البطالة، ونحوها؛ لذا فقد هدف البحث إلى عرض تجربة التمويل الأصغر في اليمن خلال العام ٢٠١٥م، والذي يُعتبر عام الحرب في البلاد، والأضرار التي خَلَّفتها على المؤسسات والجهات العاملة في قطاع التمويل الأصغر، وذلك من خلال استقراء التقارير والإحصاءات الرسمية.

وخلص البحث إلى أن: صناعة التمويل الأصغر في اليمن قد تأثرت بشكل كبير في بِنيتها الأساسية وفي الموظفين والعملاء بسبب الحرب والصراع الدائر في البلاد، كما أن المؤشرات المالية للمؤسسات التمويلية العاملة في القطاع قد تراجعت بشكل ملحوظ، كما أثبتت هذه الأزمة حاجة صناعة التمويل الأصغر للاستقرار والأمان حتى تؤتي ثمارها، وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة التي تَعَرَّض لها إلا أن بعض المؤسسات التمويلية استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الصعبة، وأن تستمر في تقديم خدماتها للجمهور.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، اليمن، الحرب، مؤسسات التمويل.

الإطار العام للبحث:

١ – ١ : مدخل البحث:

شهدت العديد من البلدان العربية خلال السنوات الماضية العديد من الاضطرابات الأمنية بعد ما يُسَمَّى بثورات الربيع العربي التي اندلعت في العام ٢٠١١م؛ للمطالبة بالحقوق والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، والتخلص من الفقر والبطالة، والحصول على القدر المناسب مِن العيش الكريم.

الأمر الذي جَرَّ بعض البلدان– ومِن ضمنها الجمهورية اليمنية– إلى أتون الحروب والصراعات الداخلية والخارجية التي مَزَّقت المجتمعات، وتسببت في توقف عجلة التنمية في تلك الدول، وأثرت على الحركة الاقتصادية، وفاقمت من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ كالفقر، والبطالة، ونحوها.

وفي ظِلِّ الحرب الدائرة في اليمن فإن قطاع التمويل الأصغر كغيره من القطاعات الأخرى قد عانى مِن تَبعات الصراع، وتضررت مؤسسات التمويل، وكذلك المشاريع الصغيرة والأصغر التي تُعتبر المتنفس الوحيد للفقراء ومحدودي الدخل.

وسنحاول من خلال هذه الورقة– والتي هي جزء مُستل من رسالتي العلمية بعنوان: «**صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع اليمني.. دراسة تجربة التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١٦م**»– أن نستعرض بعض النماذج من التحديات والمخاطر التي واجهت مؤسسات التمويل الأصغر خلال العام ٢٠١٥م، والذي يُعتبر من وجهة نظر الباحث عام الحرب في البلاد، وسنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو التمويل الأصغر؟
- ما مفهوم المشاريع الصغيرة؟ وما المعايير المستخدمة في تصنيفها؟
- ما هي المؤسسات التمويلية العاملة في اليمن في قطاع التمويل الأصغر؟

- ما هو واقع صناعة التمويل الأصغر في اليمن في ظل الحرب؟

١-٢: مشكلة البحث:

تحتاج صناعة التمويل الأصغر إلى بيئة مناسبة ومناخ موائم حتى تؤتي ثمارها في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي وُجدت من أجلها، وعلى رأسها مشكلتي الفقر والبطالة، وقد عملت مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن خلال السنوات الماضية على تقديم المساعدات والحلول المناسبة والمتاحة للفقراء ومحدودي الدخل؛ لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال مجموعة متنوعة من البرامج التمويلية التي تتناسب وأوضاع المتمولين.

إلا أنها واجهت مصاعب كبيرة مع نشوب الحرب تمثلت في تدمير مكتسبات التمويل الأصغر في اليمن من أصول تراكمية وأرباح وعملاء، بالإضافة إلى تعثر العديد من المشاريع الصغيرة، وعدم قدرة أصحابها على سداد مديونياتهم، وغيرها من العقبات والمصاعب.

وبالتالي؛ فإن الحرب وتبعاتها التي خَلَّفتها على قطاع التمويل الأصغر في اليمن تُمثل مشكلة البحث التي يسعى الباحث إلى تناولها، وإلقاء الضوء على آثارها على الصناعة في اليمن، وكيفية مواجهتها.

١-٣: أهمية البحث:

يعتبر قطاع التمويل الأصغر في اليمن من القطاعات الحيوية التي بدأت في العام ١٩٩٧م، والذي يعمل على تحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالتنمية، والقضاء على الفقر والبطالة، وخلق فرص العمل الجديدة، وفي ظل عدم توفر الجو والمناخ المناسبين لعمل الجهات التمويلية، وفي ظل الصراع والحرب الدائرة فإنها لن تستطيع تحقيق تلك الأهداف التي أُنشئت من أجلها؛ عوضًا عن الأضرار التي أصابت الصناعة ككل.

من هنا جاءت أهمية تناول واقع صناعة التمويل الأصغر في اليمن بالتزامن مع الحرب، وما هي الآثار التي خَلَّفها الصراع؟ وكيف تعاملت معها المؤسسات التمويلية والجهات الداعمة؟

١ – ٤: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:

دراسة تجربة صناعة التمويل الأصغر في اليمن خلال العام ٢٠١٥م؛ للوقوف على وضعها في ظل الحرب والصراع الدائر.

ويمكن أن يندرج تحت الهدف الرئيسي السابق بعض الأهداف الفرعية، وهي:

١- إلقاء الضوء على مفهوم التمويل الأصغر والمشاريع الصغيرة والأصغر.

٢- إلقاء الضوء على الجهات والمؤسسات العاملة في قطاع التمويل الأصغر في اليمن.

٣- عرض واقع تجربة صناعة التمويل الأصغر في اليمن خلال فترة الحرب والأضرار التي خَلَّفتها.

١ – ٥: فرضيات البحث:

أولًا: *تأثر مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن بشكل كبير بسبب الحرب.*

ثانيًا: *الاستقرار أحد أهم الأسباب في نجاح صناعة التمويل الأصغر في اليمن.*

١ – ٦: منهجية البحث:

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الاستقرائي، حيث تم القيام بدراسة بحثية في مراجع أدبيات التمويل الأصغر والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ولتحقيق أهداف البحث تَمَّ الاعتماد على التقارير الرسمية والنشرات الدورية للجهات التمويلية المختصة بالتمويل الأصغر في اليمن للعام ٢٠١٥م.

١-٧: أدوات البحث:

تم الاعتماد على أداة الملاحظة.

١-٨: حدود البحث:

ينضبط هذا البحث بحدود مكانية وزمانية كالآتي:

- الحدود المكانية: ستجرى هذه الدراسة على المؤسسات العاملة في قطاع التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية.

- الحدود الزمانية: أجري هذا البحث على العام ٢٠١٥م الذي مَثَّل عام الحرب في البلاد.

١-٩: مصطلحات البحث:

- **التمويل الأصغر**: هو تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية إلى فئة الفقراء القادرين على إنشاء وتنظيم المشاريع المدرة للدخل، عن طريق مؤسسات مالية متخصصة.

- **المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر**: المشاريع الجديدة في سوق العمل التي تقوم على الموارد الذاتية، ويَحدها حَدٌّ أدنى وحَدٌّ أعلى بالنسبة للعمالة ورأس المال، وتعتمد على الحرفية والمهارة، وتُدار مِن قبل أصحابها مباشرة.

- **قطاع التمويل الأصغر**: ويقصد به المؤسسات والجهات التي تعمل على تقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء ومحدودي الدخل.

- **الحرب**: ونعني بها الصراع المسلح والنزاع الشامل في الجمهورية اليمنية خلال العام ٢٠١٥م.

الإطار النظري للبحث:

أولًا: التمويل الأصغر:

سنتناول التمويل الأصغر من حيث المراد به، والخصائص التي يتميز بها، والأهداف التي تسعى برامج التمويل الأصغر إلى تحقيقها، وقد عُرِّف التمويل الأصغر بعدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

- هو تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية إلى فئة الفقراء القادرين على إنشاء وتنظيم المشاريع المدرة للدخل، عن طريق مؤسسات مالية متخصصة.

- هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشاريع (مشروعات العمل الحر)، كالإقراض، والإيداع، والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم[١].

- هو التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى؛ مثل: التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع... إلخ[٢].

ونلاحظ أن برامج التمويل الأصغر تركز على ضرورة تنوع مجموعة الخدمات المالية المقدمة، وليس خدمات الإقراض فقط، وتركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على إيجاد وخلق المشاريع المدرة للدخول.

(١) **تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، جوديث براندسما ولورنس هارت، منشورات مكتب شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، (١٩٩٨)، ص:١.

(٢) **إدارة التمويل الأصغر**، إصلاح حسن العوض، بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، (٢٠٠٨).

وتتميز برامج التمويل الأصغر بالخصائص التالية[١]:

١. تقديم التمويل الصغير والقصير الأجل لأغراض رأس المال العامل.

٢. التقييم البسيط والسهل لاستثمارات طالبي التمويل.

٣. استخدام بدائل مستحدثة؛ كالضمانات الجماعية، وأسلوب الادخار الإلزامي بدلًا من استخدام الضمانات العينية.

٤. إمكانية حصول المستفيد من التمويل على تمويل جديد يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد التمويل السابق.

٥. الدفع المبسط والسريع لأقساط التمويل؛ كأسلوب الدفع الأسبوعي، أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.

٦. ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط التمويل مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.

٧. استخدام أدوات الادخار الطوعي؛ كأسلوب يزيد من قدرة المستفيد على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.

٨. اتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.

٩. ملائمة موقع وتوقيت السداد.

١٠. خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

ويهدف التمويل الأصغر في إطار المالية الإسلامية؛ كنموذج تمويلي يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ومبدأ الترشيد الاقتصادي بفضل أدواته وأشكاله المختلفة،

(١) **تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، جوديث براندسما ولورنس هارت، مرجع سابق، ص:١.

وخاصة تلك الأدوات التي تقوم على تقاسم الربح والخسارة، إلى تحقيق الأهداف التالية[١]:

١. استهداف المزيد من الفقراء: وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرًا مقارنة بالأفراد الذين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي، ولذا يتأهل كثير من الأفراد الفقراء- الذين لا يتحملون الاستدانة أو الأفراد الذين تستبعدهم المجموعة (في حال منهجية إقراض المجموعة)، أو مؤسسة التمويل الأصغر؛ لعدم تمكنهم من توفير الضامن، وغير ذلك- للاستفادة في ضوء هذا النموذج إذا ما توفرت لديهم الموارد البشرية والإرادة والعزيمة اللازمة للتعلم والعمل بجد.

٢. تقليل إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية: وهذا النموذج يتطلب المزيد من التحرِّي الشامل عن العملاء، وخصوصًا أن النماذج المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تستخدم أية نوع من أنواع الضمانات باستثناء حالات الإهمال؛ علاوة على ذلك يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر التأكد من أيلولة أموالها إلى النشاط الاقتصادي وتنمية الأعمال، وفي واقع الأمر تكون مؤسسات التمويل الأصغر هي مَن يشتري هذه الأصول في معظم الحالات، وبسبب هذه التركيبة لن يكون ممكنًا لمؤسسة التمويل الأصغر تحقيق الأرباح والازدهار في حين يعاني عملاءها.

٣. المزيد من التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي الإجمالي، ويهدف هذا النموذج التمويلي إلى التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلًا من الأنشطة التجارية، حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي للبلاد.

٤. خلق المزيد من فرص العمل: فهناك شبه إجماع على أن الائتمان الأصغر التقليدي

(١) **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية**، موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، (ص: ٦، ٧).

ليس أداة جيدة لخلق فرص العمل؛ لأنه عادة ما يركز المقرضون- الذين يتحاشون المخاطر- تركيزًا أكثر على الأفراد الذين يمتلكون أعمالًا تجارية، ويتطلعون إلى توسيع نطاقها؛ لذا من الممكن أن يغير هذا النموذج هذه المعادلة، ويصبح التركيز أكثر على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات، أو بإمكانهم اكتساب هذه المهارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية لهم.

٥. إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية، ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى.

٦. مصادر تمويل تجلب مشكلات أقل: على الرغم من أن قطاع التمويل الأصغر التقليدي استغرق سنوات لجذب مصادر التمويل التجارية؛ فمن المتوقع ألا يكون هذا هو الحال في ظل هذا النموذج، هذا ليس لأن التمويل الأصغر التقليدي قد مَهَّد السبيل، وحقق نجاحًا، لكن الأكثر أهمية؛ لأن الإسلام يسعى إلى تخفيف وطأة الفقر وتوزيع الثروة في الاقتصاد، ومن المعتقد أن هذا لم يحدث حتى وقت قريب لفشل مؤسسات التمويل الأصغر في إظهار نموذج واعد مربح وناجح يقنع هذه البنوك بتقبل المخاطر وتمويل محفظة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس المشاركة أو المضاربة، لكن في حال تطوير هذا النموذج وتنفيذه من المتوقع ألا تحجم البنوك الإسلامية- وحتى رجال الأعمال المعنيين بالصيرفة الإسلامية- عن تقديم التمويل اللازم.

٧. توفير الخدمات المتكاملة للأرياف والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية، والتي تعمل على تسهيل أنشطتهم الاقتصادية، وتحسين مستواهم المعيشي، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة، أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم؛ سواء كانت زراعية، أو غير زراعية.

٨. تزويد فقراء المناطق الريفية بالأموال والتمويل والخدمات المالية التي يحتاجون إليها؛

لزيادة مكاسبهم، وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا.

ثانيًا: المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر:

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من دولة لأخرى وفقًا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تُحدد ملامح وطبيعة المشاريع القائمة فيها، **ومن بين هذه التعاريف:**

- تُعَرِّف منظمةُ العمل الدولية الصناعاتِ الصغيرةَ بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملًا، وما يزيد عن ٩٩ يُعد صناعات كبيرة(١).
- البنك الدولي يعتمد تعريفًا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى ٥٠ عاملًا، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمشاريع المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال، والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشاريع الكبيرة(٢).
- وقد عرفها د. البلتاجي بأنها: منشآت شابة ناشئة صغيرة نسبيًّا، تعتمد على المهارة والحرفية وعلى الموارد المحلية في أنشطتها، وتهدف إلى تحقيق الربحية والنمو والتطور؛ لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٣).
- وفي اليمن وبموجب القرار الوزاري رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٩م؛ فتُعَرَّف المشاريع

---

(١) **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية**، ميساء حبيب سلمان، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٩، ص: ٢٤.

(٢)(٢) المرجع نفسه، ص: ٥.

(٣) **صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة، والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك**، محمد البلتاجي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تحت عنوان: **دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، عمان، الأردن، ٢٩- ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥م، ص ٨.

متناهية الصغر أو (الأصغر) بأنها: منشأة صناعية تضم أقل من ثلاثة عمال، ورأس مالها أقل من مليون ريال يمني. أما المشاريع الصغيرة فتعرف بأنها: منشأة صناعية تضم ٤ إلى ٩ عمال، ورأس مالها من واحد مليون وأقل من عشرين مليون ريال يمني(١).

● ويمكننا تعريفها بأنها المشاريع الجديدة في سوق العمل التي تقوم على الموارد الذاتية، ويحدها حد أدنى وحد أعلى بالنسبة للعمالة ورأس المال، وتعتمد على الحرفية والمهارة، وتُدار من قِبَل أصحابها مباشرة.

معايير تصنيف المشاريع: هناك العديد من المعايير المتفق عليها، والتي على أساسها يمكن تصنيف تلك المنشآت بالصغيرة، ومن أهمها:

- **معيار القوى العاملة:** أي عدد العاملين في المشروع.
- **معيار رأس المال:** ويقصد به رأس المال المستثمر في المشروع، وهذا المعيار يختلف من بلد إلى آخر، ولا يمكن ضبطه وتحديده بشكل دقيق.
- **معيار قيمة المبيعات السنوية:** يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التي تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية، وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية(٢).
- **معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة:** المشاريع الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقًا لرأسمالها المستثمر(٣).
- **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبًا ما يكون رأس مالها كبيرًا مقارنة بالمنشآت الفردية، ووفقًا لهذا المعيار تقع المنشآت الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات

(١) **تعريف الصناعات الصغيرة والأصغر**، وزارة الصناعة والتجارة، الجمهورية اليمنية، http://www.moit.gov.ye/mo

(٢) **صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة، والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك**، مرجع سابق، ص: ٦.

(٣) **صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة، والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك**، مرجع سابق، ص: ٧.

الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة[١].

أما بالنسبة للجمهورية اليمنية فقد تم تصنيف المشاريع بحسب الحجم وفقًا للمعيارين الأولين، وهما: معيار القوى العاملة، ومعيار رأس المال.

أهمية المشاريع الصغيرة والأصغر:

ترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والأصغر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية[٢]:

- مصدر لخلق فرص عمل حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة.
- عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- تغذية المشاريع الكبيرة بالأفكار الجديدة.
- القدرة على التكيف.
- استغلال المدخرات البسيطة.
- إحدى آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي.

خصائص المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر[٣]:

تتميز المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بالعديد من الخصائص منها:

- **انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيًّا:** يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة، كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبيًّا، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.
- **قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:** لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة؛ ما

(١) **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة**، خالد السهلاوي، ندوة الرياض، ٢٠٠٢، ص: ٦.

(٢) **تعريف الصناعات الصغيرة والأصغر**، مرجع سابق.

(٣) **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية**، مرجع سابق، ص: ٣٢.

يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشاريع الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المشاريع الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.

● **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:** تتسم المشاريع الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، فغالبًا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيًّا، وتعتمد إلى حَدٍّ كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة؛ فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة، والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

● **الانتشار الجغرافي الواسع:** تتميز المشاريع الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعدادًا كبيرة من السكان، وذلك نظرًا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، حيث غالبًا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشاريع، الأمر الذي يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة.

● **استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:** لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها؛ سواء كانت صاحبة المشروع، أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع، أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشاريع الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة؛ سيما في المناطق الأكثر احتياجًا.

ثالثًا: صناعة التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية:

نشأة التمويل الأصغر في اليمن:

صناعة التمويل الأصغر بدأت في اليمن منذ العام ١٩٩٧م من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية[١]، حيث قام الصندوق بإنشاء خمسة برامج تمويل أصغر في المناطق الريفية، وكانت في مدينة الحديدة، حيث بدأ أول مشروع عملياته في يناير ١٩٩٨م، وقد كان مثالًا ناجحًا في تلك الفترة، ولكنه ارتكز على نشاطات محددة؛ كتربية الماشية، والمدخلات الزراعية للمحاصيل، الأمر الذي حَدَّ من تنوع المنتجات الموجودة في المناطق الريفية، هذا التنوع المحدود أدى بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى إلى انهيار تلك البرامج التي إمَّا أُغلقت، أو أدمجت في مؤسسات التمويل الأصغر الأكبر حجمًا.

وفي عام ١٩٩٨ أسس صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية والحكومة الهولندية أول برنامج للمشروعات الصغيرة في اليمن، وبعد عامين أطلق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة برنامج (ميكرو ستارت) تحت رعاية صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة في اليمن، ووفر الدعم المالي والفني لإنشاء أربعة مؤسسات تمويل أصغر غير حكومية، كما وفر صندوق التنمية الاجتماعية دعمًا واسع النطاق للعديد من المؤسسات لاستحداث خدمات مختلفة، ولمد هذه الخدمات إلى بيئات جغرافية واجتماعية مختلفة في اليمن، بعد ذلك دخلت صناعة التمويل الأصغر في اليمن مراحل جديدة، وتحولات رئيسية في الصناعة، وتوسع مستمر لحجم وعمليات العمل، وتحسين الوضع القانوني والمؤسسي، وغيرها من التطورات.

(١) **دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر**، وزارة الصناعة والتجارة اليمنية، نوفمبر ٢٠١٤م، ص: ١٥، التقرير السنوي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر، ٢٠١٢، ص: ٣.

وفي السادس من أبريل من العام ٢٠٠٩م تم إقرار قانون رقم ١٥، والخاص بالمشاريع الصغيرة في الجمهورية اليمنية؛ سمي بـ«قانون بنوك التمويل الأصغر»[١] وافق عليه مجلس النواب، وصادق عليه رئيس الجمهورية، ونص على إنشاء بنوك للتمويل الأصغر تقوم بتقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاعين الحضري والريفي في الجمهورية اليمنية؛ لتحقيق النهوض الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما تقوم بتوفير فرص متساوية لجميع الفئات المستهدفة، وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، كما نص القانون كذلك على قيام هذه البنوك بتوفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة عن طريق تقديم التسهيلات المالية للفقراء، والتي تسهم في الحد من البطالة والفقر، وذلك من خلال التركيز على الشرائح الفقيرة وصولًا إلى الاعتماد على الذات.

الجهات والمؤسسات العاملة في قطاع التمويل الأصغر في اليمن:

ينشط في قطاع التمويل الأصغر العديد من المؤسسات والجهات والجمعيات التي تعمل على تقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء ومحدودي الدخل؛ فمنها ما تم إنشاؤها من قبل وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، ومنها الجهات الخاصة.

والمؤسسات العاملة في اليمن بإيجازٍ هي[٢]:

- ✓ بنك الأمل للتمويل الأصغر.
- ✓ مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.

(١) قانون بنوك التمويل الأصغر، رقم ١٥، لسنة ٢٠٠٩م، يتكون من ٦ فصول و٢٣ مادة.

(٢) **دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر**، المركز الوطني للمعلومات، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، مايو ٢٠١٤م. الموقع الرسمي لشبكة اليمن للتمويل الأصغر

http://yemennetwork.org/ar/?page_id=2067.

- ✓ التضامن للتمويل الصغير والأصغر.
- ✓ المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر.
- ✓ برنامج نماء للتمويل الأصغر.
- ✓ شركة الأوائل للتمويل الأصغر.
- ✓ برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي.
- ✓ المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة.
- ✓ برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.
- ✓ مؤسسة عدن للتمويل الأصغر.
- ✓ جمعية المرأة للتنمية المستديمة عدن.
- ✓ برنامج استثمر لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؛ (الشركة اليمنية للغاز المسال).
- ✓ مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية.
- ✓ برنامج الريان للتمويل الأصغر.
- ✓ برنامج الادخار والإقراض؛ (الاتحاد- أبين).
- ✓ صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة.
- ✓ مشروع القروض الصغيرة (صنعاء).

رابعًا: واقع صناعة التمويل الأصغر في اليمن في ظل الحرب:

كغيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وغيرها فقد تأثر قطاع التمويل الأصغر بالصراع الدائر في اليمن، حيث بدأت الأزمة اليمنية في أواخر يونيو من العام ٢٠١٤م على شكل احتجاجات على الفساد وزيادة الأسعار، أو ما أسمي بالجرعة، والتي سرعان ما تحولت إلى حرب طاحنة بداية من قتال الحوثيين للدولة، وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م، ثم تمدد الحرب من العاصمة صنعاء وحتى العاصمة التجارية عدن؛ لتتحول بعدها الحرب إلى حرب شاملة بعد عاصفة الحزم التي يقودها التحالف العربي،

والتي بدأت في ٢٥ مارس ٢٠١٥م بهدف استعادة الشرعية، وما تبع ذلك من حصار شامل برًّا وجوًّا وبحرًا. وتزايدت رقعة الاقتتال واشتدت بشكل مستمر خَلَّفت الكثير من الدمار في الممتلكات العامة والخاصة، وأزهقت الكثير من الأرواح من المدنيين؛ خاصة الأطفال والنساء، بالرغم من إصدار مجلس الأمن الدولي في ١٤ أبريل ٢٠١٥م قرار رقم (٢٢١٦) بإجماع أعضائه الخمسة عشر، والذي يقضي بوقف الاقتتال، وسحب الجيوش من المدن، وتفعيل التسوية السياسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار الوطني.

كل هذا ألقى بظلاله على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى قطاع التمويل الأصغر بشكل خاص، التي تأثرت مؤسساته بشكل كبير جراء سلسلة الأحداث التي تعيشها البلاد، وخاصة تلك التي تقع وسط المواجهات؛ فمنها ما تم الاستيلاء عليها من قبل الجماعات المسلحة؛ كمؤسستي نماء والتواصل، مما أعاقهما من مواصلة نشاطاتهما لفترة طويلة، ومنها ما تضررت فروعها بشكل كبير جراء القصف والمواجهات المسلحة؛ كشركة الأوائل للتمويل الأصغر في محافظة تعز، ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر في محافظة عدن، وغيرها من المؤسسات التمويلية التي تضررت أصولها للدمار بسبب القصف والمواجهات المسلحة، وتضررت ماديًّا؛ إما بسبب توقف النشاط، أو عدم القدرة على تحصيل أقساط العملاء، أو الخسائر البشرية في العاملين والموظفين.

مؤشرات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤[١]

م	البرنامج	عدد العملاء النشطين			محفظة القروض (مليون ريال)	محفظة القروض في المخاطرة (%)	الأرقام التراكمية		الاكتفاء الذاتي التشغيلي	الاكتفاء الذاتي المالي	عدد الموظفين	عدد مسئولي الإقراض
		مقترضون		مدخرون			عدد القروض	مبالغ القروض (مليون ريال)				
		الإجمالي	النساء (%)	الإجمالي								
١	بنك الأمل للتمويل الأصغر	819،40	٤٣	053،93	765،2	0.33	487،113	639،8	١٧١	١٠٢	٢٧٦	١٣٦
٢	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	750،7	٤	016،478	047،2	0.5	130،16	369،7	٩٦	٨٩	١٠٢	٨١
٣	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	886،7	٢٩	٠	272،1	2.66	613،37	576،8	١١٢	١٠١	١١٨	٨٩
٤	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	242،18	٨٤	062،29	٨٠٦	3.78	707،133	824،6	١٢٠	٨٦	١٤٤	٧٧
٥	مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	694،9	٥٥	018،3	٦٦٧	2.67	508،76	676،6	١١٢	٩١	١١٤	٧٦
٦	شركة الأوائل للتمويل الأصغر تقرير شهر أبريل	464،1	81	٠	٥٢	14.18	831،59	133،2	٩٧	٦٥	٣٩	١٩
٧	برنامج آزال للتمويل الأصغر	500،4	٦٥	876،2	٣٥٦	7.82	843،45	473،2	٩٣	٦٩	٨٢	٣٥
٨	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	215،6	٤٠	064،4	٧٤٥	7.83	156،20	065،2	١٤٤	١٢٥	٥٦	٢٠
٩	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	757،14	٩٢	025،12	٩٨٠	٠	005،68	164،4	١٩٢	١٢٥	٨٥	٤٥
١٠	برنامج الاتحاد للتمويل	036،4	١٠٠	٠	٤١٣	٠	324،47	263،2	٩٢	٦٨	٨٢	٣٠
الاجمالي		633،115		114،622	103،10		604،618	182،51			098،1	٦٠٨

(١) من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية للعام ٢٠١٤م.

مؤشرات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥[١]

م	البرنامج	عدد العملاء النشطين		محفظة القروض (مليون ريال)	محفظة القروض في المخاطرة (%)	الأرقام التراكمية		الاكتفاء الذاتي التشغيلي	الاكتفاء الذاتي المالي	عدد الموظفين	عدد مسئولي الإقراض
		مقترضون	مدخرون			عدد القروض	مبالغ القروض (مليون ريال)				
		الإجمالي	النساء (%)	الإجمالي							
١	بنك الأمل للتمويل الأصغر	671،37	٣٩	377،122	414،2	647،136	894،13	١٥٢	٩٣	٢٥١	١٢٢
٢	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	686،3	٤	075،341	٧٨٠	850،17	272،8	٢٤	٢٢	٨٦	٥٨
٣	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	873،3	٣٠	٠	٤٣٠	640،38	830،8	٧١	٧١	١٠٦	٨٤
٤	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	568،11	٥٨	295،25	467	409،109	952،7	٥٤	٤٠	١١٤	٥١
٥	مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	843،6	٣٠	010،3	٣٦٩	727،79	986،6	٧٦	٦٢	١١٦	٧٩
٦	شركة الأوائل للتمويل الأصغر تقرير شهر أبريل	546،1	٧٩	٠	٩٣	945،81	088،4	١٠٠	٦٨	٤١	٢١
٧	برنامج آزال للتمويل الأصغر	909،3	٦٥	556،2	٣٢٠	879،47	935،3	44.02	٣٣	٨٠	٣٥
٨	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	945،6	٢٩	503،4	٧٤٦	984،43	249،5	34.02	٤٤	٥٦	٢٠
٩	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	515،13	٧٣	774،10	٨٣٣	402،52	007،5	١٠٠	٢٠	٧٤	٤٠
١٠	برنامج الاتحاد للتمويل	562،3	١٠٠	0	٢٨٩	330،50	767،2	100	٤٢	٨٠	٣٠
	الاجمالي	118،93		590،509	741،6	813،658	980،66			004،1	٥٤٠

ونظرًا للأوضاع الكارثية التي مَرَّت بها كافة مناطق الجمهورية اليمنية خلال العام ٢٠١٥م، فقد واجهت مؤسسات التمويل الأصغر الكثير من المخاطر والصعوبات؛ نتيجة للأوضاع الميدانية غير الآمنة انعكست على مؤشراتها المالية، وكان من أهمها[٢]:

مخاطر الائتمان وتمويل العملاء في ظل الحرب:

نتيجة لارتفاع المخاطر الائتمانية أثناء الحرب والصراعات، وعدم اليقين بالاتجاهات

(١) من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية للعام ٢٠١٥م.

(٢) التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر ٢٠١٥م.

المستقبلية؛ فقد عمدت الكثير من المؤسسات إلى إيقاف نشاط الإقراض، والتركيز على تحصيل الأقساط من العملاء؛ لضمان استرداد أموال المؤسسة، **والسبب في ذلك يرجع إلى:**

- نزوح أكثر من ٣٧ ألف عميل إلى مناطق أخرى، ووفاة أكثر من ٣٠ عميل.
- فقدان قرابة ٦٣ ألف عميل لنشاطهم؛ إمَّا بالتدمير والخراب، أو لتوقف أعمالهم.
- عدم القدرة على تقديم الخدمات المالية في عدد من المناطق والأكثر تأثرًا بالصراع.

مخاطر التشغيل التي حدت من النشاط:

- تضرر مقرات وفروع بعض المؤسسات، وتلف أصولها وممتلكاتها.
- تعرض بعض المؤسسات لحالات نهب وسطو مسلح على مقراتها.
- صعوبة وصول الكثير من الموظفين لمقرات أعمالهم نتيجة الوضع الأمني السيء.
- نزوح قرابة ٢٧٢ موظفًا خاصة في المناطق التي تشهد صراعات كبيرة.
- تعليق أكثر من ٣٠٠ وظيفة نتيجة توقف معظم نشاط المؤسسات وإيقاف الإقراض.
- مخاطر أمنية عالية في نقل الأموال من وإلى المؤسسات.
- عدم قدرة المؤسسات على تشغيل فروعها بسبب انعدام المشتقات النفطية.

المخاطر المالية:

- تراجع إيرادات محفظة القروض بسبب ارتفاع نسب المتأخرات.
- ضعف قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة لضعف الإيرادات وانخفاض نسب السداد.
- انعدام فرص تمويل المؤسسات من الجهات الخارجية؛ نتيجة تعليق دعم المانحين إلى حين انتهاء الأزمة.
- تراجع كبير في سعر العملة المحلية، وتأثيرها على الوضع العام المالي للمؤسسات.
- تراجع محفظة الادخار في بنوك التمويل الأصغر باعتبارها أهم وسائل التمويل.

وسنستعرض بعض النماذج من التحديات والمخاطر التي واجهت بعض مؤسسات

التمويل الأصغر خلال العام ٢٠١٥م على النحو التالي[١]:

أولًا: مؤسسة عدن للتمويل الأصغر:

تأسست في ٢٢ يونيو ٢٠٠٥م من خلال دمج ثلاث برامج أسسها الصندوق الاجتماعي للتنمية هي: برنامج الادخار والإقراض في دار سعد والبريقة، وبرنامج الادخار والإقراض في الشيخ عثمان والمنصورة ولحج، وكذلك برنامج الادخار والإقراض في المعلا.

وتسعى المؤسسة إلى تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود- وخصوصًا النساء- من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية متميزة في ريف وحضر عدن، وتستهدف المناطق التالية: عدن، لحج، الضالع.

وتعتبر المؤسسة من أكثر المؤسسات المتضررة في قطاع التمويل الأصغر التي لحقت بها خسائر مادية كبيرة؛ نتيجة لوقوع المؤسسة وفروعها في مناطق احتدام الصراع والاشتباكات المسلحة؛ فقد أتت الحرب على معظم ما حققته المؤسسة من إنجازات طوال مسيرتها، وأبرز الأضرار التي واجهتها المؤسسة هي:

- أغلقت جميع فروع المؤسسة كونها متمركزة في دائرة الصراع والمواجهات؛ مثل فروع لحج، الضالع، كريتر، التواهي، دار سعد، الشيخ عثمان، البريقة.
- توقفت جميع أنشطة المؤسسة بما في ذلك منتجات التمويل المقدمة للعملاء.
- عدم قدرة عملاء المؤسسة على سداد الأقساط بسبب توقف أنشطتهم التجارية تمامًا، وتوقف مرتبات معظم العملاء.
- نزوح هائل لعملاء المؤسسة وصل إلى ٨٥%.
- وفاة عدد من عملاء المؤسسة النشطين، وإصابة البعض الآخر.

(١) **مجلة التمويل الأصغر**، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، العدد الرابع، ٢٠١٥م، التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر ٢٠١٥م.

ثانيًا: المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر:

هي منظمة غير حكومية تأسست ٢٠٠٣/١٠/١٥م لا تهدف إلى تحصيل الأرباح، بل تسعى إلى زيادة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، ومساعدة الفقراء- وخاصة النساء- من أجل تمكينهم من إقامة أنشطة مدرة للدخل، وتشجيعهم على الادخار حتى يتمكنوا من تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، فيحصل لهم بذلك التحرر من الفقر والاعتماد على الذات. وذلك من خلال توفير الخدمات المالية؛ كالادخار والتأمين والإقراض. والمناطق التي تستهدفها المؤسسة هي: إب، ذمار، صنعاء، الحديدة، تعز، لحج، حجة، يريم، القاعدة، عبس. ووفقًا لتقرير المؤسسة فقد واجهت المؤسسة أضرارًا وتحديات ومخاطر جراء الصراع والحرب الدائرة، **ومن أبرزها:**

- تعَرُّض المركز الرئيسي في صنعاء لأضرار مادية جسيمة بسبب انفجار فج عطان، الذي حصل في ٢٠ أبريل من العام ٢٠١٥م، بسبب قربه من موقع الانفجار، وإصابة أحد الموظفين.
- تعرض عدد من فروع المؤسسة لأضرار مادية، كان أكثرها تضررًا فرع تعز؛ لوقوعه في منطقة ساخنة بالصراع.
- أُغلقت عدد من الفروع لعدة أسباب؛ منها: نهب المحتويات؛ كفرع لحج، ومنها بسبب انعدام الأمان، وظل بعضها في تردد بين الفتح والإغلاق بحسب الحالة الأمنية في المنطقة.
- النزوح المتواصل لعملاء المؤسسة من مناطق الصراع إلى مناطق أخرى، أو من المدن إلى القرى، حيث بلغ عدد العملاء النازحين أكثر من ٦٦٧٠ نازحًا حتى يونيو ٢٠١٥م.
- تضرر منازل العديد من العملاء، وبالذات في مناطق الصراع المسلح والقصف الجوي؛ خصوصًا في (صنعاء، تعز، عدن، لحج، الضالع).
- توقف معظم أنشطة العملاء التجارية، وتأثر بعضها بسبب انعدام المشتقات النفطية، والانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي.

- عدم قدرة العملاء على السداد؛ لتوقف أنشطتهم التجارية، والبعض لتوقف مرتباتهم الشهرية، كما أن البعض أصيب بجروح.
- تعرقل أعمال المؤسسة وأنشطتها بسبب انعدام المشتقات النفطية، والانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي.
- امتناع بعض العملاء عن سداد ما عليهم من أقساط بدعوى انتمائهم لجماعة، أو فئة جهوية معينة.

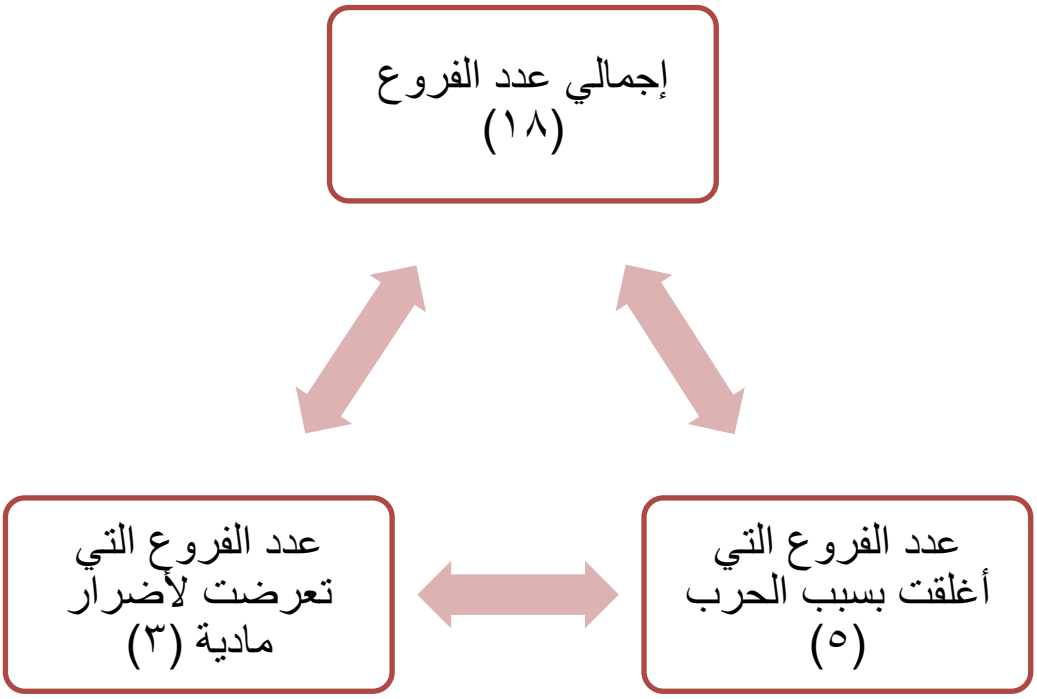

عدد العملاء الجرحى (٦)
عدد العملاء المتوفين (٢)
الأضرار التي لحقت بالعملاء نتيجة للحرب الدائرة
عدد العملاء النازحين أكثر من (٦,٦٧٠)
عدد العملاء التي توقفت أنشطتهم (٦,٦٠٠)
عدد العملاء الذين تضررت منازلهم (٢٠)

ثالثًا: التضامن للتمويل الصغير والأصغر:

تأسست وحدة المشاريع الصغيرة والأصغر في بنك التضامن الإسلامي الدولي عام ٢٠٠٦م، وتعمل الوحدة بصيغة المرابحة الإسلامية (تمويلات فردية وجماعية)، وكذلك بالمضاربة لمؤسسات التمويل الأصغر في اليمن. ويسعى البرنامج إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية من خلال الاستثمارات المالية والتنموية للإفراد والمنشآت الصغيرة والأصغر بكفاءة، وبما يحقق الجدوى الاقتصادية والاستدامة. كما يهدف برنامج الوحدة إلى خلق فرص عمل واستهداف أكبر عدد ممكن من الأشخاص ذوي الدخل المحدود. ويستهدف البرنامج المناطق التالية: أمانة العاصمة، إب، تعز، عدن، حضرموت، الحديدة، حجة، عمران، شبوة. وقد تعرض التضامن للتمويل الصغير والأصغر كغيره من المؤسسات التمويلية إلى أضرار جسيمة بسبب الحرب؛ منها:

- توقفت منح التمويلات بشكل كامل في جميع المحافظات منذ اليوم الأول للقصف الجوي في ٢٦ مارس ٢٠١٥م.
- تم تأجيل إطلاق منتجين جديدين؛ أحدهما يستهدف المناطق الريفية، والآخر يستهدف الشباب.
- تم تعليق ثلاث اتفاقيات مبرمة مع جهات ومنظمات مختلفة؛ مثل اتفاقية "ريادة" المبرمة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، واتفاقية مسابقة "أفكار" المبرمة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وكذلك اتفاقية مع منظمة ميدا، والتي تهدف إلى تطوير منتج جديد للمشاريع الصغيرة والأصغر (SMI).
- تم تأجيل خطط افتتاح فروع جديدة كان مخطط افتتاحها في مناطق جديدة.
- تعليق البرامج التدريبية الداخلية والخارجية لكادر البرنامج وتعليق الزيارات الاستطلاعية، أو المشاركة في أي مؤتمرات، أو ورش عمل.
- ارتفاع المتأخرات والمخصصات، ومعها نسب المحفظة في خطر كبير وغير مسبوق؛ بسبب عدم القدرة على تحصيل رواتب المتقاعدين المدنيين ورواتب الجهات الحكومية في

المناطق التي تشهد مواجهات في عدن وتعز وصنعاء وعتق وعبس وباقي المحافظات.

- إغلاق فروع (المعلا، البريقة، الشيخ عثمان، تعز، عتق، المكلا، عمران)، كما تم إغلاق فروع صنعاء نظرًا للغارات الجوية المستمرة بشكل مكثف على أمانة العاصمة، والتي ألحقت أضرارًا مادية بفرع شارع تعز.
- تضرر عدد من الفروع نتيجة للقصف الجوي، وإصابة مدير فرع عبس.

رابعًا: بنك الأمل للتمويل الأصغر:

بدأ بنك الأمل للتمويل الأصغر بمزاولة نشاطه رسميًّا في يناير ٢٠٠٩م، وقد أنشئ بالقانون الخاص رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعد عملية إنشاء البنك تتويجًا لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) وبرنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND)، ومساهمة من القطاع الخاص، والبنك مؤسسة غير ربحية يسعى إلى تقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية ذات الدخل المحدود والمنخفض، وخصوصًا أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى التي تدر دخلًا على ذويها. ويقدم البنك خدمات مالية شاملة (تمويلات، ادخار، تأمين، تحويلات... إلخ) للفئات المستهدفة التي لا تتمكن من الحصول عليها عبر القطاع المصرفي. ويستهدف البنك مناطق أمانة العاصمة، صنعاء، إب، تعز، عدن، المكلا، الحديدة، حجة، عبس، باجل.

في الربع الأول من العام ٢٠١٥م سار البنك بخطوات ثابتة محققًا معدلات نمو عالية متجاوزةً خططه التشغيلية بنسبة ١١١% في كافة المؤشرات التشغيلية، بالرغم من الحالة الأمنية التي كانت تعيشها البلاد منذ بداية النصف الثاني من العام ٢٠١٤م، إلا أنه ومع نهاية شهر مارس ٢٠١٥م وبداية العمليات العسكرية على نطاق واسع شمل معظم المناطق التي يتواجد فيها البنك بعدد كبير من الفروع؛ كصنعاء، وعدن، والمكلا، وتعز، فقد توقفت معظم الفروع في هذه المحافظات ما أدى إلى توقف أغلب أنشطة البنك، الأمر الذي نتج عنه التالي:

- تراجع في عمليات الاقراض ونسب نمو المحفظة، وبنسبة تصل إلى (٥٨%).
- ارتفاع نسبة المخاطرة إلى (٢٠%) بسبب تضرر الكثير من العملاء، وأيضًا نزوح العملاء من المحافظات المشتعلة بالصراع.
- توجه العملاء لسحب مدخراتهم أدى إلى تراجع محفظة الادخار بنسبة (٣٦%).
- تراجع في خدمة التحويلات الاجتماعية بنسبة (٦٨%) عمَّا كانت عليه في العام ٢٠١٤م.
- توقف مشاريع التطوير في الخدمات المالية والبنية المؤسسية.
- توقف مشاريع الدعم الفني والمالي مع المانحين والممولين.
- تقليص عدد الموظفين جراء توقف الأنشطة.
- تعرض إدارة وفروع البنك لأضرار جزئية نتيجة القصف والاشتباكات المسلحة.
- تراجع في مصادر السيولة اللازمة لتسيير النشاط؛ كالادخار، وتمويلات المانحين.
- تراجع مستوى الربحية في البنك؛ نتيجة توقف الخدمات، والاقتصار- فقط- على عائد أقساط التمويلات الشهرية، وهو مصدر غير مضمون؛ خاصة في ظل ارتفاع عدد ومبالغ الأقساط غير المحصلة.
- تراجع حجم المركز المالي في نهاية ديسمبر ٢٠١٥م؛ ليصل إلى ١٢، ٤ مليار ريال بنسبة انخفاض بلغت (-١١%).

وفيما يلي المؤشرات المالية للبنك منذ بداية النشاط في ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١٥م[١].

البند	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزانية العمومية							
إجمالي الموجودات (مليون ريال يمني)	1.413	3.359	3.976	5.847	9.907	900،13	306،12
إجمالي الموجودات (مليون دولار أمريكي)	6.8	15.7	19	27.2	46	64.6	57.27
إجمالي الودائع (مليون ريال يمني)	36	1.101	1.132	2.12	3.809	3.487	748،2
إجمالي الودائع (مليون دولار أمريكي)	0.18	5.14	5	9.8	17.7	16.2	12.8
عدد الموظفين	92	130	131	18	218	269	252
مؤشرات التوسع والانتشار							
عدد الفروع	6	11	13	18	19	18	18
عدد أخصائي الائتمان	29	67	67	106	110	133	122
نسبة المرأة من إجمالي الموظفين	34%	32%	42%	39%	32%	29%	29%
نسبة الحصة السوقية	12%	22%	25%	37%	36.20%	34%	39%
محفظة التمويلات							
عدد التمويلات الموزعة	656،5	565،17	507،12	145،22	175،26	272،29	428،12
قيمة التمويلات الموزعة (مليون ريال يمني)	284	885	635	1.24	2.4	3.182	565،1
قيمة التمويلات الموزعة (مليون دولار أمريكي)	1.36	4.13	2.97	5.8	11.2	14.8	7.3
عدد التمويلات النشطة	4.787	14.722	15.945	26.134	34.347	40.817	671،37
قيمة التمويلات القائمة (مليون ريال يمني)	165	556	534	956	1.903	2.764	414،2
قيمة التمويلات القائمة (مليون دولار أمريكي)	0.79	2.6	2.4	4.5	8.8	12.2	11.2
معدلات الاستدامة والربحية							
العائد على حقوق الملكية	17.0%	8.0%	26.0%	23.4%	-3.0%	20.9%	7.4%
الاستدامة الذاتية التشغيلية	182.0%	152.0%	262.0%	244.0%	85.0%	104.0%	46%
الاستدامة الذاتية المالية	178.0%	92.0%	153.0%	147.0%	56.0%	68.0%	30%
نسب إدارة الأصول والخصوم							
إجمالي العائد على المحفظة	41.3%	37.1%	37.0%	27.2%	21.7%	24.0%	18%
نسب تكاليف التمويل	3%	1%	2%	3%	2%	3%	4.5%

(١) من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الأمل، والتقارير الرسمية للبنك.

جودة المحفظة							
المحفظة في خطر %	0.00%	0.10%	2.05%	0.90%	0.52%	0.33%	9.5%
نسب الكفاية والانتاجية							
الإنتاجية لكل مستوى تمويل	106	210	228	325	324	306	492
نسب المصاريف التشغيلية	150%	64%	51%	50%	43%	33%	28%
هيكلة التمويل							
نسبة كفاية رأس المال	301%	156%	208%	178%	142%	158%	137%

رسم بياني توضيحي لجوانب الأضرار التي تعرضت لها بعض مؤسسات التمويل بسبب الحرب(١)

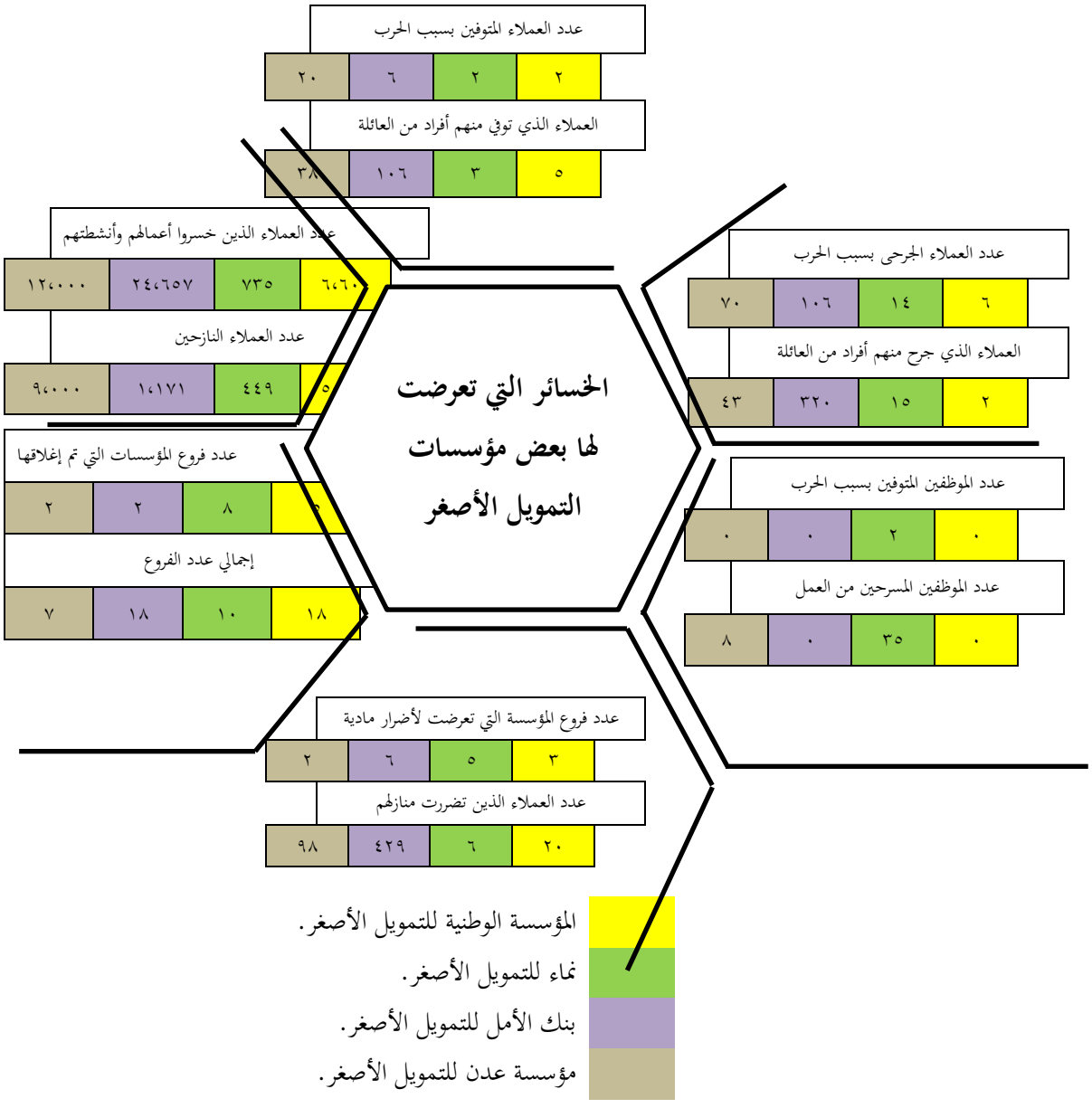

(١) من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مجلة التمويل الأصغر التابعة لشبكة اليمن للتمويل الأصغر، العدد الرابع.

ومع نهاية العام ٢٠١٥م أظهرت المؤشرات العامة لقطاع التمويل الأصغر في اليمن تأثره بشكل كبير؛ نتيجة استمرار الصراع وتوسعه في كثير من المحافظات التي تعمل فيها مؤسسات التمويل الأصغر.

وكانت مؤشرات القطاع حتى شهر أكتوبر ٢٠١٥م على النحو الآتي:

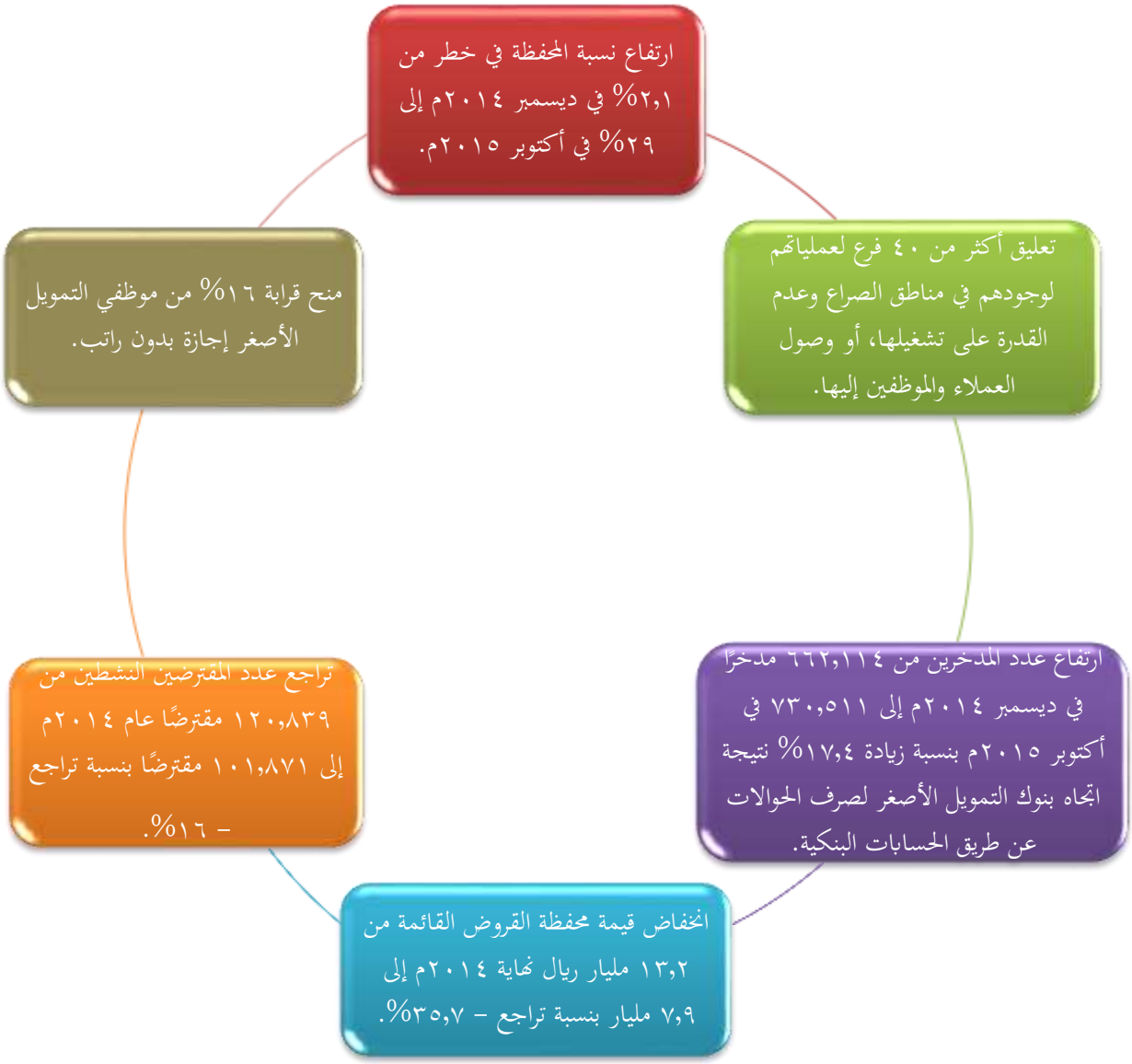

الخاتمة:

إن وجود الاستقرار والأمن والأمان من الأسباب التي تساعد على نجاح أي قطاع خدمي أو نحوه، ومن خلال ما تقدم عرضه يتضح لنا مدى أهمية توفر البيئة المناسبة لعمل قطاع التمويل الأصغر؛ حتى تحقق المؤسسات والجهات التمويلية العاملة فيه الأهداف المرسومة لها، والتي تتواءم مع الأهداف الإستراتيجية للدول، **وقد خلص الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:**

أولًا: النتائج:

- تعتمد وزارة التجارة والصناعة في الجمهورية اليمنية عند تصنيف المشاريع العاملة في البلد على معياري: القوى العاملة، ورأس المال.
- الحرب في اليمن أَلقت بظلالها على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى قطاع التمويل الأصغر بشكل خاص، التي تأثرت مؤسساته بشكل كبير جَرَّاء سلسلة الأحداث التي تعيشها البلاد، وخاصة تلك التي تقع وسط الصراع.
- تأثرت مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن خلال الحرب إلى أضرار جسيمة في البنى التحتية وفي الموظفين والعملاء، كما طالت تلك الأضرار المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تمولها تلك المؤسسات.
- تراجعت المؤشرات المالية لجميع المؤسسات التمويلية العاملة في قطاع التمويل الأصغر بشكل ملحوظ.
- أثبتت هذه الأزمة بأن صناعة التمويل الأصغر بحاجة إلى الاستقرار والأمان حتى تؤتي ثمارها، ولتتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة لها.
- على الرغم من الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها، واضطراب الحالة الأمنية، إلا أن بعض المؤسسات التمويلية استطاعت أن تتكيف مع الأوضاع الصعبة، وأن تستمر في تقديم خدماتها للجمهور.

ثانيًا: التوصيات:

- يُوصي الباحث الجهات الرسمية بدعم قطاع التمويل الأصغر والمؤسسات العاملة فيه؛ كي يساهم من جديد في العملية الاقتصادية والتنموية بشكل فعال.
- يوصي الباحث الجهات العاملة في قطاع التمويل الأصغر بالاستفادة من الخبراء والمستشارين في مجال إدارة الأزمات؛ لمساعدتها في تجاوز هذه الأزمة، ومواجهة أي أزمات أخرى تواجه صناعة التمويل الأصغر.

المراجع:

١. **تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،** جوديث براندسما ولورنس هارت، منشورات مكتب شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، (١٩٩٨).

٢. **إدارة التمويل الأصغر،** إصلاح حسن العوض، بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى، (٢٠٠٨).

٣. **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية،** د. موسى بن منصور، أ. توفيق براهم شاوش، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

٤. **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية،** ميساء حبيب سلمان، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٩.

٥. **صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة، والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك،** محمد البلتاجي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تحت عنوان: **دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،** عمان، الأردن، ٢٩- ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥م.

٦. **تعريف الصناعات الصغيرة والأصغر،** وزارة الصناعة والتجارة، الجمهورية اليمنية، .http://www.moit.gov.ye/mo

٧. **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة،** خالد السهلاوي، ندوة الرياض ٢٠٠٢.

٨. **دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر**، وزارة الصناعة والتجارة اليمنية، نوفمبر ٢٠١٤م.
٩. التقارير السنوية لشبكة اليمن للتمويل الأصغر.
١٠. التقارير السنوية للصندوق الاجتماعي للتنمية.
١١. قانون بنوك التمويل الأصغر، رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٩م، يتكون من ٦ فصول و٢٣ مادة.
١٢. **دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة والصغير والأصغر**، المركز الوطني للمعلومات، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، مايو ٢٠١٤م.
١٣. الموقع الرسمي لبنك الأمل على الشبكة العنكبوتية .http://www.alamalbank.com
١٤. موقع شبكة اليمن للتمويل الأصغر .http://yemennetwork.org/ar/?page_id=2067
١٥. **مجلة التمويل الأصغر**، شبكة اليمن للتمويل الأصغر، العدد الرابع، ٢٠١٥م.
١٦. التقارير السنوية لبنك الأمل للتمويل الأصغر.